جامعة بنى سويف
كلية التجارة
قسم المحاسبة

بحث بعنوان

"قياس أثر المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

مستخلص من رسالة ماجستير بعنوان

"قياس أثر المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على درجة التحفظ المحاسبي بهدف زيادة جودة المعلومات المحاسبية (دراسة مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المصرية)"

إعداد
نهلة حسن أحمد أحمد
nh105776@gmail.com
إشراف

الدكتور	الدكتور
محمد عبد العزيز أبو العلا	أحمد مختار أحمد عبد الصالحين
أستاذ المحاسبة المساعد	مدرس المحاسبة بالكلية

"قياس أثر المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

الملخص:

الهدف:

يهدف البحث إلى دراسة واختبار أثر المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على درجة التحفظ المحاسبي، من خلال تحليل الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين المتغيرين لاشتقاق فرض البحث، ثُمَّ إجراء دراسة تطبيقية لاختبار فرض البحث.

التصميم والمنهجية:

اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوى فى فحص التقارير المالية لعينة مكونة من (٥٠) شركة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠ بإجمالي عدد مشاهدات (٢٥٠) مشاهدة (شركة/ سنة)، وقد تم استخدام أسلوب الانحدار لاختبار فرض البحث.

النتائج:

تشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي موجب للمعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على درجة التحفظ المحاسبي، كما تبين وجود تأثير معنوي موجب لكل من حجم مكتب المراجعة بمقدار (٠.٣٥٣)، ونسبة الرفع المالي بمقدار (٠.٥٩٧)، على درجة التحفظ المحاسبي، في حين يوجد تأثير إيجابي، ولكن غير معنوي لكل من حجم الشركة ومعدل العائد على الأصول على درجة التحفظ المحاسبي.

الإصالة والإضافة:

تقدم الدراسة الحالية دليلاً تطبيقياً من واقع بيئة الأعمال المصرية كأحد الاقتصاديات الناشئة، فيما يتعلق بأثر المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على درجة التحفظ المحاسبي، بما يسهم فى تضييق الفجوة البحثية فى هذا المجال.

الكلمات المفتاحية:

المعايير المحاسبية – قائمة المركز المالي – التحفظ المحاسبي.

Abstract

Purpose:

The research aims to study and test the impact of accounting standards associated with the preparation of the balance sheet on the degree of accounting conservatism, through the analysis of previous studies that dealt with the relationship between the two variables to derive the research hypothesis, and then conduct an applied study to test the research hypothesis.

Design/methodology/approach:

The study relied on the content analysis approach in examining the financial reports of a sample of (50) non-financial companies listed on the Egyptian Exchange during the period from 2016 to 2020 with a total number of views (250) views (company / year), and the regression method was used to test the hypothesis of the research.

Results:

The results of the study indicate that there is a positive significant impact of the accounting standards associated with the preparation of the balance sheet on the degree of accounting conservatism, and it was found that there is a positive significant effect for each of the size of the audit office by (0.353), and the financial leverage ratio by (0.597), on the degree of accounting conservatism, while there is a positive, but non-significant, effect for both the size of the company and the rate of return on assets on the degree of accounting conservatism.

Originality/value:

The current study provides applied evidence from the reality of the Egyptian business environment as one of the emerging economies, regarding the impact of accounting standards associated with the preparation of the balance sheet on the degree of accounting conservatism, which contributes to narrowing the research gap in this field.

Keywords:

Accounting standards – Balance Sheet – Accounting conservatism.

١-مقدمة ومشكلة البحث:

نظراً لتزايد الطلب من جانب أصحاب المصالح على إتباع سياسات محاسبية أكثر تحفظاً، مما يقلل من عدم تماثل المعلومات بين القوائم المالية للشركات خاصة بعد تبني مصر لمعايير التقارير المالية الدولية منذ عام ٢٠١٥، وما لذلك من آثار إيجابية على خصائص المعلومات المحاسبية، ومن ثم على جودة وشفافية التقارير المالية، فإن اختبار هذه العلاقات فى مصر جدير باهتمام البحوث المحاسبية.

ونظراً لوجود اختلاف فى نتائج الدراسات السابقة التي تناولت أثر المعايير المحاسبية على كل من درجة التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، فقد تعارضت نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر تبني المعايير الدولية على درجة التحفظ المحاسبي، ففي حين أيدت بعض الدراسات وجود تأثير إيجابي للمعايير المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي (فؤاد، ٢٠١٦؛ أبو العلا، ٢٠١٨؛ Lopez et al., 2020; Manawadu et al., 2019; Marzuki & Abdul Wahab., 2018).

بينما توصلت دراسات أخري إلى أن المعايير المحاسبية أدت إلى انخفاض فى درجة التحفظ المحاسبي دراسات,.Andre et al., 2015; Manganaris et al., 2015; Zeghal & Lahmar) 2017; Juniarti et al., 2018; Sari & Sarumpaet., 2019; Shimamoto & Takeda., 2020; Fullana et al., 2021) ، فى حين توصلت دراسات (Desouse et al., 2016; Nefissa & Jilani., 2021) إلى عدم وجود تأثير لتبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

وبالتالي تتمثل الفجوة البحثية فى تباين نتائج الدراسات السابقة وعدم تقديمها أدلة حاسمة حول تأثير المعايير المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي، وكذلك عدم تناول الدراسات السابقة المعايير السته (المخزون، الأصول الثابتة وإهلاكاتها، الأصول غير الملموسة، المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة، تجميع الأعمال، واضمحلال قيمة الأصول) التي سوف يتم التركيز عليها فى الدراسة الحالية فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي وذلك فى حدود علم الباحثة، ومعرفة أهم الاختلافات بين المعايير المصرية والمعايير الدولية.

بُناءً على ما سبق، يُمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل تؤثر المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي (المخزون، الأصول الثابتة وإهلاكاتها، الأصول غير الملموسة، المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة، تجميع الأعمال، واضمحلال قيمة الأصول) على درجة التحفظ المحاسبي؟
- ما هى أهم الاختلافات بين المعايير المصرية والمعايير الدولية فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي فى المعايير المحاسبية السته؟

٢-هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث فى قياس أثر المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على درجة التحفظ المحاسبي، وتتمثل الأهداف الفرعية للبحث في الآتي:

- دراسة أثر المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي (المخزون، الأصول الثابتة وإهلاكاتها، الأصول غير الملموسة، المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة، تجميع الأعمال، واضمحلال قيمة الأصول) على درجة التحفظ المحاسبي.
- بيان أهم الاختلافات بين المعايير المصرية والمعايير الدولية فيما يتعلق بالمعايير الستة والتحفظ المحاسبي بهما.

٣-حدود البحث:

تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من(٥٠) شركة من الشركات المساهمة غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، بإجمالي مشاهدات (٢٥٠) مشاهدة، كما سوف تقتصر الدراسة على قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج واحد وهو نموذج نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لها (Beaver & Ryan, 2005)

٤-الإطار النظري للبحث:

١/٤ تبني معايير التقرير المالي الدولية فى مصر:

تُعد المعايير المحاسبية هى المحدد الأساسي لإنتاج معلومات مالية ذات جودة مرتفعة كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي المالي، وذلك من منظور أن المحاسبة المالية نظام للمعلومات (Key and Kim, 2020)، وفى ظل اتفاقيات التجارة الدولية، وزيادة مستوى الانفتاح الاقتصادي عالمياً، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، ظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود إطار موحد للمعايير المحاسبية، هدفه توحيد الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة، وجعل التقارير المالية أكثر قابلية للمقارنة على المستويين المحلى والدولي، بما يُحقق التكامل بين الأسواق المالية العالمية وتطويرها من خلال ما يسمى بالتقارب الدولي بين المعايير المحاسبية (على وعطية،٢٠٢١).

وتعرف معايير التقارير المالية الدولية بأنها عبارة عن مجموعة من المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، بهدف تطوير حزمة من المعايير المحاسبية، تكون عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة دولياً بناءً على مبادئ واضحة ومحددة وتهدف إلى زيادة مستوى الشفافية والقابلية للمقارنة بين الشركات على المستوى الدولي، وبغرض توفير معلومات

محاسبية شاملة ودقيقة وتقدم فى الوقت المناسب يمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات(Palmer,2020).

وبالنسبة لتبني معايير التقارير المالية الدولية فى جمهورية مصر العربية فقد اهتمت الجهات المسئولة عن إصدار معايير المحاسبة المالية بتعديل وتطوير معايير المحاسبة المصرية فى ضوء معايير المحاسبة الدولية وذلك بهدف ربط سوق المال فى مصر بالأسواق العالمية وحماية أصحاب المصالح، حيث تم إصدار معايير المحاسبة المصرية فى عام ١٩٩٧ والتي تم وضعها فى ضوء معايير المحاسبة الدولية فى ذلك الوقت.

كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فى عام ٢٠٠٤ بإجراء تغييرات وتحسينات جوهرية فى معايير المحاسبة المالية، وإصدار معايير جديدة للوصول إلى مجموعة من المعايير على مستوى عالي من الجودة وتساعد فى تعزيز فكرة التوافق الدولي، ولمواكبة هذه التغيرات قام وزير الاستثمار بإصدار القرار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والخاص بإصدار معايير محاسبية جديدة وعددها ٣٥ معيار والتي وضعت فى ضوء معايير التقارير المالية الدولية مع بعض الاستثناءات المحدودة، وتم إلغاء العمل بجميع المعايير المحاسبية المصرية الصادرة بقرارات وزارية سابقة (القرار ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧، ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢) (منصور، ٢٠١٧)، وقد تم العمل بتلك المعايير من اول يناير ٢٠٠٧.

وفى يوليو ٢٠١٥ صدر قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدار معايير جديدة للمحاسبة المصرية، وذلك من قبل لجنة تضم خبراء من الهيئة العامة للرقابة المالية، وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، والجهاز المركزي للمحاسبات، والهيئة العامة للاستثمار، والمعهد المصرفي للمحاسبين والمراجعين، وشعبة مزاولة مهنة المحاسبة بنقابة التجاريين، وقضت المادة الثالثة من هذا القرار بأن العمل بتلك المعايير سيبدأ اعتباراً من أول يناير ٢٠١٦ وتتضمن المعايير ٣٩ معياراً وإطار إعداد وعرض القوائم المالية محل معايير المحاسبة المصرية السابقة (الهيئة العامة للرقابة المالية، متاح عبر (www.efsa.gov.eg، وفى أبريل ٢٠١٩ صدر قرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة لتتواكب مع تعديلات معايير التقارير المالية الدولية، وسوف يسرى تطبيق تعديلات ذلك القرار بناءً على تاريخ السريان المنصوص عليه بكل معيار، فالمعيار الأول سيكون تطبيقه بداية من أول يناير ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر (السواح،٢٠١٩ ؛ مسعود،٢٠٢٠).

ويُعد من أبرز تعديلات معايير المحاسبة المصرية وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ هى استحداث ثلاثة معايير محاسبية هى: معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) والخاص بالأدوات المالية بما يتفق مع معيار التقارير الدولي رقم IFRS 9، ويهدف إلى رفع

مستويات الأمان لمواجهة المخاطر المختلفة، كما تشمل التعديلات استحداث معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) والخاص بالإيراد من العقود مع العملاء بما يتفق مع معيار التقارير الدولي رقم IFRS 15، ليحل محل معيار المحاسبة المصري رقم (١١) والمرتبط بالإيراد، والذى يهدف إلى المزيد من تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، واستحداث معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) والخاص بعقود التأجير تنفيذاً لقانون التأجير التمويلي والتخصيم رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨، ليحل محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) التأجير التمويلي.

وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٦٨) لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية بإضافة ملحق (ب) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل فى عام ٢٠١٥، والخاص بأثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية على موازنة المنشآت، وذلك لوضع معالجة محاسبية اختيارية خاصة بالتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادي الاستثنائي المتعلق بتحريك سعر الصرف. (قرار رقم (١٥٦٨) لسنة ٢٠٢٢).

وتعتبر المعايير المصرية ترجمة للمعايير الدولية، حيث أُعدت معايير المحاسبة المصرية طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك باستثناء بعض المعالجات ومنها على سبيل المثال معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" المعدل ٢٠١٥، حيث تم إلغاء الفقرات الخاصة بنموذج إعادة التقييم فى الفقرات من "٣١" إلى "٤٢" من هذا المعيار بحيث لا يتم استخدام هذا النموذج وتستخدم المنشأة فقط نموذج التكلفة الواردة بالفقرة رقم "٣٠"، على عكس المعيار الدولي رقم (IAS 16) الذى أتاح الاختيار بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة.

وكذلك معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة" المعدل ٢٠١٥، حيث تم إلغاء الفقرات الخاصة بنموذج إعادة التقييم فى الفقرات (٧٥- ٨٧) و ١٢٤، ١٢٥ من هذا المعيار بحيث لا يتم استخدام هذا النموذج وتستخدم المنشأة فقط نموذج التكلفة الوارد بالفقرة "٧٤"، وذلك على عكس المعيار الدولي (IAS 38) الذى أتاح الاختيار بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول غير الملموسة.

٢/٤ التحفظ المحاسبي:

يُعد التحفظ المحاسبى أحد أهم الموضوعات المحاسبية التي أثارت جدلاً واسعاً فى الفكر المحاسبى لا زال قائماً إلى الآن ما بين مؤيد ومعارض له، والذى بدوره جعل الجهات المعنية تختلف فى إدراكها لمفهومه، الأمر الذى من شأنه دفع الباحثين إلى زيادة الاهتمام بموضوع التحفظ المحاسبى، ونتيجة تعرض العديد من الشركات العالمية مثل شركة World com, Enron، لفضائح مالية وعجزها عن سداد التزاماتها ومغالاتها لأرباحها، واتباعها لسياسات محاسبية متحررة، مما أدى إلى إنتاج قوائم وتقارير مالية مضللة وارتفاع معدلات الإفلاس بين الشركات، وزيادة عدد القضايا المرفوعة ضد مكاتب المراجعة، لذلك تمسك المحاسبون(معدى

القوائم والتقارير المالية) والمديرون والمراجعون بالتحفظ كرد فعل لحماية أنفسهم، مما زاد الإهتمام بتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة.

١/٢/٤ مفهوم التحفظ المحاسبى:

لا يوجد تعريف متفق عليه للتحفظ المحاسبى وهو ما أدى لصعوبة قياسه، وبالتالي فقد بدأ الباحثون فى تقديم تعريفات مختلفة كل منها يتناول أحد أوجه التحفظ المحاسبى، ويمكن النظر إلى التحفظ المحاسبى من منظورين، منظور الجهات واضعة المعايير ومنظور الباحثين (كعموش، ٢٠١٨)، وقد وعرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فى قائمة المفاهيم رقم (٢) التحفظ المحاسبى بأنه رد فعل حذر فى ظروف عدم التأكد وذلك لضمان أن كافة المخاطر وعدم التأكد المصاحبة لبيئة الأعمال قد تم أخذها فى الاعتبار بشكل كاف (FASB,1980)، كما ورد فى قائمة المفاهيم رقم (٦) أن الدافع لاعتبار بعض البنود مصروفات، خسائر، إيرادات، أو لا يتم الاعتراف بها فى القوائم المالية هو عدم التأكد بشأن ما إذا كانت تلك البنود مؤهلة لأن تكون أصول أو التزامات الوحدة، أو لأن اعتبارات القياس والاعتراف نابعة من عدم التأكد فى وقت التقييم. (FASB,1985)

بينما عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) التحفظ المحاسبى بأنه درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات المطلوبة فى ظل ظروف عدم التأكد، وذلك للتأكد من عدم تقدير الأصول والإيرادات بأكبر مما يجب وعدم تقدير الخصوم والمصروفات بأقل مما يجب(IASB,1989)، كما أشار الإطار المفاهيمي الصادر ٢٠١٨ عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2018) إلى مفهوم الحيطة والحذر، حيث تم إعادته فى الإطار الجديد ٢٠١٨ بعد استبعاده فى إطار ٢٠١٠، وأشارت الفقرة (٢-١٦) إلى أن الحيطة والحذر تعنى ممارسة الحذر عند إصدار الأحكام فى ظل ظروف عدم التأكد، وهذا يعنى عدم إظهار قيمة الأصول والدخل بأكثر أو بأقل مما يجب، وألا تظهر قيمة الالتزامات والمصروفات بأقل أو بأكثر مما يجب حيث سيترتب على ذلك إظهار الدخل والمصروفات بأعلى أو بأقل من قيمتها فى الفترات المستقبلية(السيد والرشيدى،٢٠٢٠).

وهذا يمثل تغييراً أساسياً فى مفهوم التحفظ المحاسبى حيث تم التخلص من عدم التماثل فى الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر، وبالتالي أصبح مفهوم التحفظ يختلف عن المفهوم التقليدي الذى كان يعطى نوعاً من عدم التماثل المرغوب فيه الاعتراف بالمكاسب والخسائر فى ظل عدم التأكد، وبعبارة أخرى، تصبح الحيطة أشبه ببذل العناية المهنية عند اتخاذ الأحكام الشخصية والتقديرات فى ظل عدم التأكد.

كما عرف Lobo et al. (2020) التحفظ المحاسبى على أنه الاعتراف المبكر بالأخبار السيئة مقارنة بالاعتراف بالأخبار الجيدة، ويُنظر إلى التحفظ المحاسبى على أنه آلية من آليات حوكمة الشركات المتضمنة فى السياسة المحاسبية، والتي تهدف إلى الحد من مشاكل الوكالة، ويري Shin & Hong (2020) أن التحفظ المحاسبى يُعرف على أنه عدم توقع أي أرباح وتوقع

كافة الخسائر المحتملة، إذ أنه يمثل رد فعل لحالة عدم التأكد لمحاولة ضمان أن عدم التأكد والمخاطر الملازمين لنشاط الشركة وأعمالها قد تم أخذهما فى الاعتبار على نحو كاف.

٢/٢/٤ أنواع التحفظ المحاسبي:

تناول الأدب المحاسبي أنواع التحفظ المحاسبي من خلال عدة مسميات، حيث فرق بين التحفظ المحاسبي المشروط، والتحفظ المحاسبي غير المشروط، اعتماداً على وقوع الأحداث، كما فرق بين التحفظ اللاحق، والتحفظ السابق ، بناءاً على توقيت حدوث التحفظ، فى حين فرق بين تحفظ قائمة الدخل، وتحفظ قائمة المركز المالي وفقاً لمكان حدوث التحفظ (De Sousa et al., 2016)، ويمكن استعراض التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط كما يلى:

١/٢/٢/٤ التحفظ المحاسبي المشروط:

وهو التحفظ الذى يعتمد على وقوع أحداث معينة غير مرغوب فيها فى المستقبل، حيث تتضمن تخفيض فى القيمة الدفترية لصافى الأصول عن قيمتها السوقية عند توقع وقوع أحداث غير مرغوب فيها، مع عدم زيادة القيمة الدفترية لصافى الأصول عند توقع وقوع أحداث مرغوب فيها، وبالتالي يختلف توقيت الاعتراف بالأخبار الجيدة عن توقيت الاعتراف بالأخبار السيئة، وهو ما يُعرف بالتوقيت غير المتماثل، حيث يتم تأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة وتعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة، ويطلق على التحفظ المشروط أنه تحفظ لاحق وذلك بسبب أنه مرتبط أو معلق على شرط أي معتمد على وقوع أحداث أو أنباء معينة، بمعنى أخر فإنه مرتبط بالأحداث الاقتصادية المحتملة، وكذلك يطلق عليه تحفظ الأرباح أو تحفظ قائمة الدخل.(الوكيل، ٢٠٢٢)

٢/٢/٢/٤ التحفظ المحاسبي غير المشروط:

ويعنى ذلك التحفظ الذى ينتج عن اختيار طريقة محاسبية معينة منذ البداية عند معالجة الأصول والالتزامات والتي ينتج عنها ظهور قيمة دفترية لصافى الأصول أقل من القيمة السوقية على مدار عمر هذه الأصول أو تلك الالتزامات، أي ما يطلق علية التحفظ القبلي، ويطلق على التحفظ غير المشروط أنه تحفظ سابق وذلك بسبب أنه غير معلق على شرط معين أي أنه غير معتمد على وقوع أحداث أو أنباء معينة، بمعنى أخر غير مرتبط بالأحداث الاقتصادية، ولذلك فإنه يمثل الاختيار بشكل مسبق الطرق والسياسات المحاسبية المتحفظة التي تؤدى إلى إنخفاض القيمة الدفترية لصافى الأصول عن القيمة السوقية، كذلك يطلق عليه تحفظ الميزانية أو تحفظ المركز المالى لأنه يؤثر على قيم الأصول الواردة بقائمة المركز المالي، نتيجة نقص قيم الأصول الدفترية مقارنة بقيمتها السوقية دون وجود شرط معين.

٣/٢/٤ أهمية التحفظ المحاسبى:

تظهر أهمية التحفظ المحاسبى فى الواقع المالي والمحاسبي نظراً لأنه يعزز من منفعة القوائم المالية من خلال تخفيض الخسائر الناجمة عن عدم تماثل المعلومات بين المديرين والأطراف الأخرى، ويوفر التحفظ مراقبة مبكرة ومعلومات مفيدة لقرارات المديرين والدائنين، ويعد التحفظ المحاسبى من أهم أساسيات ومكونات جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لاعتباره سمة أساسية، وكذلك تظهر أهمية التحفظ المحاسبى من خلال تبنيه كوسيلة لقياس جودة التقارير المالية وأداء الإدارة، وهناك العديد من العوامل التي يؤثر ويتأثر بها، ويمكن للباحثة عرض أهمية التحفظ المحاسبى من خلال النقاط التالية :

- يساعد التحفظ المحاسبي على تحقيق الموضوعية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال الحد من السلوك الانتهازي للإدارة بما يؤدي إلى زيادة موثوقية المعلومات للمساهمين من مخاطر المبالغة في تقييم الأصول وكذلك حماية مصالح الدائنين وكذلك المساعدة على زيادة مستويات الإفصاح والشفافية في التقارير وتقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، بالإضافة إلى زيادة الرقابة على القرارات الاستثمارية التي تتخذها الإدارة (Hashim et al., 2022).
- التحفظ المحاسبي له تأثير إيجابي وكبير على جودة الأرباح في تحسين جودة أرباح الشركة، حيث عندما تشير الإدارة إلى تطبيق التحفظ المحاسبي في الشركة، فإنها تؤثر بشكل إيجابي على جودة الأرباح، حيث أن تحسين جودة الأرباح له فائدة كبيرة يمكن أن يقلل من عدم تماثل المعلومات، حيث أن استخدام السياسات المحاسبية المتحفظة تمنع الشركات من المبالغة في الأرباح وتساعد مستخدمي البيانات المالية على الثقة في المعلومات المالية المقدمة لأنها ليست مبالغا فيها، مما يشير إلى أن التحفظ المحاسبي يمكن أن تزيد من جودة المعلومات وتؤدي إلى مزيد من الكشف عن المعلومات المحاسبية للشركات في أسواق الأوراق المالية (Zadeh et al., 2022)
- يعمل التحفظ المحاسبي على تحسين كفاءة الاستثمار من خلال الحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين وحملة الأسهم، وتوفير التنبؤ بالاستثمارات غير الفعالة من خلال إشارات الإنذار المبكر حول ربحية المشاريع المستقبلية، والحد من الثقة المفرطة لدى المديرين، وتعزيز التوجه طويل الأجل في قرارات الاستثمار التي تتخذها الإدارة ، مما يشير إلى أن الشركات الأكثر تحفظا في إعداد التقارير المالية هي تلك التي تقوم باستثمارات أكثر كفاءة (Pereira et al., 2023).

٥-تحليل أثر المعايير المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي واشتقاق فرض البحث الرئيسي:

ثار الجدل بين الباحثين حول نتائج الدراسات السابقة التي تناولت أثر المعايير المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية، وقد اتفق العديد من الدراسات (فؤاد، ٢٠١٦؛ أبو العلا، ٢٠١٨؛ Lopez et al., 2020; Manawadu et al., 2019; Marzuki & Abdul Wahab., 2018). على أن تبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثير معنوي موجب على التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية، حيث أن عملية وضع معايير المحاسبة المصرية تقتصر على ترجمة معايير المحاسبة الدولية مع إجراء تعديلات بسيطة عليها دون مراعاة لظروف التطبيق فى البيئة المصرية، كما أن الثقافة المصرية تتميز بعدم التأكد والذي ينعكس فى التحفظ المحاسبي وبالتالي ينعكس على طرق القياس المحاسبي وأن أي خروج عن معايير المحاسبة الدولية ما هو إلا توفيقاً مع القوانين السارية وليس للتوافق مع المتغيرات البيئية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية أو الثقافية الشاملة (فرج، ٢٠١٩).

بينما اختلفت العديد من الدراسات (Andre et al., 2015; Manganaris et al., 2015; Zeghal & Lahmar., 2017; Juniarti et al., 2018; Sari & Sarumpaet., 2019; Shimamoto & Takeda., 2020; Fullana et al., 2021) مع الدراسات سالفة الذكر أعلاه إذ توصلت إلى نتائج عكسية، إذ توصلت هذه الدراسات إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثير معنوي سالب على التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية، بمعنى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية، واختلفت دراسات(كعموش، ٢٠١٨؛ Desouse et al., 2016; Nefissa & Jilani., 2021 مع جميع الدراسات التي تناولت العلاقة بين المعايير المحاسبية والتحفظ المحاسبي، فقد توصلت هذه الدراسات إلى عدم وجود تغيير فى مستوى التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية.

حيث هدفت دراسة Elshandidy & Hassanein (2014) إلى بيان أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على مستوى التحفظ المحاسبي فى المملكة المتحدة، ودراسة أثر مدى استقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي، ودراسة الأثر المشترك لكل من تبنى معايير التقرير المالى الدولية واستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي فى المملكة المتحدة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود انخفاض فى مستوى التحفظ المحاسبي فى المملكة المتحدة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية، وتوجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين استقلال مجلس الإدارة وبين مستوى التحفظ المحاسبى فى المملكة المتحدة، وعلاوة على ذلك، أوضحت هذه الدراسة أنه يعتبر أثر استقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبى أكثر وضوحاً بعد تبني معايير التقرير المالى الدولية بمعنى أنه زادت علاقة الارتباط المعنوية عند الأخذ فى الاعتبار التأثير المشترك لكل من تبني معايير التقرير المالى الدولية واستقلال مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي بدلاً من دراسة أثرهم على مستوى

التحفظ المحاسبي كل على حده، وهذا يعني انخفاض مستوى التحفظ المحاسبى بعد تبني معايير التقرير المالى الدولية وزيادة مستوى استقلال مجلس الإدارة.

وهدفت دراسة Manganaris et al. (2015) إلى دراسة أثر التبني الإجباري لمعايير التقرير المالى الدولية على التحفظ المحاسبى المشروط فى قطاع البنوك فى دول الاتحاد الأوربي، وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال استخدام أسلوب الانحدار المتعدد، اعتماداً على بيانات عن ٤٦٤ بنك من ١٥ دولة أوربية حيث بلغت عدد المشاهدات ٢٢٢٣ مشاهدة، خلال الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠١١، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تبني معايير التقرير المالى الدولية له تأثيراً معنوياً سالباً على درجة التحفظ المحاسبى فى قطاع البنوك فى دول الاتحاد الأوربي، فقد انخفضت درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية للبنوك بعد تبنى معايير التقرير المالى الدولية.

وهدفت دراسة De souse et al.(2016) إلى دراسة أثر تبني معايير التقرير المالى الدولية على مستوى التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية للشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية البرازيلي (بورصة ساو باولو)، وقد تم اختبار الفرض من خلال استخدام أسلوب الانحدار المتعدد، اعتماداً على بيانات ٣٢٠ شركة مدرجة فى سوق الأوراق المالية البرازيلي، خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود تغيير فى مستوى التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية للشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية البرازيلي بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية.

كما هدفت دراسة Juniarti et al. (2018) إلى دراسة أثر تبنى IFRS على التحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة من الشركات الإندونيسية خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٦، وقد توصلت إلى وجود علاقة عكسية، بمعنى أن مستوى التحفظ المحاسبى كان أكبر قبل اعتماد IFRS، حيث قبل تبني IFRS كانت الأرباح المحاسبية أكثر حساسية للعائد السالب من العائد الموجب، بينما فى فترة ما بعد تبنى IFRS انخفضت الحساسية للعائد السالب، مما يدل على أن تطبيق IFRS أدى إلى تخفيض مستوى التحفظ المحاسبي.

وفى ذات السياق هدفت دراسة أبو العلا (٢٠١٨) إلى دراسة الأثر غير المباشر لتبني معايير التقرير المالي الدولية على كفاءة استثمار الشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية المصري، وذلك من خلال اعتبار التحفظ المحاسبي متغير وسيط، وتوصل الباحث إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثيراً معنوياً موجباً على مستوى التحفظ المحاسبي، وهذا الأثر المعنوي الموجب يؤدي إلى زيادة كفاءة استثمار الشركات.

كما هدفت دراسة Lopez et al. (2020) إلى تحليل تأثير التبني الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على التحفظ المحاسبي وإلقاء الضوء على دوافع هذا التأثير، ولتحقيق هدف البحث تم استخدام عينة من الشركات المدرجة فى خمس دول فى أمريكا اللاتينية، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تبني IFRS والتحفظ المحاسبي، بمعنى أن تبني IFRS أدى إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبى بالشركات داخل أمريكا اللاتينية ، وقد أشارت الدراسة إلى أن تأثير تبني IFRS على التحفظ المحاسبي يختلف باختلاف الشركات والدول المطبق بها.

وهدفت دراسة Shimamoto & Takeda (2020) إلى اختبار ما إذا كان هناك اختلاف فى مستوي التحفظ المحاسبي بين الشركات التي تطبق IFRS، وتلك الشركات التي تطبق المعايير المحلية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات اليابانية خلال فترتين من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٠ فترة ما قبل تطبيق (IFRS) ومن ٢٠١٨ حتى ٢٠١٩ فترة ما بعد تطبيق (IFRS)، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوي التحفظ المحاسبي المشروط قد انخفض بعد تبني IFRS، ولكنه أكثر حده فى ظل معايير المحاسبة اليابانية.

كما هدفت أيضاً دراسة Fullana et al. (2021) إلى تحليل تأثير التحفظ المحاسبي غير المشروط للتطبيق الإلزامى للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من قبل الشركات الأوروبية المدرجة فى نظام التقارير المالية فى يناير ٢٠٠٥، وتم استخدام مقياس غير قائم على السوق لقياس التحفظ غير المشروط وهو مقياس Givoly and Hayn (2000) لاختبار هذا التأثير، وقد تم استخدام بيانات من ١٠ سنوات و٩٦ شركة غير مالية مدرجة فى سوق الأسهم الأسبانية، والتي تعتبر الاختلافات بين IFRS و GAAP المحلية أكثر أهمية، وتوصلت الدراسة إلى انخفاضاً كبيراً فى التحفظ المحاسبي غير المشروط بسبب تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتمثل هذه الدراسة أول تحليل لتأثير تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على التحفظ المحاسبي غير المشروط للشركات الأوروبية المدرجة باستخدام مقياس غير قائم على الاستحقاق السوقي.

وفى ضوء العرض السابق، للدراسات التي تناولت أثر المعايير المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي يتضح للباحثة، اختلاف نتائج هذه الدراسات، فقد توصل البعض إلى أن المعايير المحاسبية تزيد من درجة التحفظ المحاسبي، وتوصل البعض الآخر إلى أن المعايير المحاسبية تقلل من درجة التحفظ المحاسبي، وبعضها لا يوجد تأثير لتبنى معايير التقرير المالي الدولية على درجة التحفظ المحاسبي، ولذلك تتوقع الباحثة أن يكون للمعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي تأثير على درجة التحفظ المحاسبي سواء بالزيادة أو النقص، ودون تبني اتجاه معين للعلاقة يتم اشتقاق الفرض الرئيسي للبحث حول أثر المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالى على درجة التحفظ المحاسبي، على النحو التالي:

ف١: تؤثر المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي معنوياً على درجة التحفظ المحاسبي فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

٦-الدراسة التطبيقية

تناولت الباحثة فيما سبق التحليل النظري لطبيعة العلاقة بين المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي ودرجة التحفظ المحاسبي، وفي ضوء مشكلة البحث قامت الباحثة باشتقاق فرض البحث بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين متغيرات البحث، وتحقيقًا لهدف البحث، ومن ثم اختبار فرض البحث الرئيسي، تتناول الباحثة عرض منهجية البحث تمهيداً لاختبار فرض البحث حيث ستعرض الباحثة كل من؛ أهداف الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، ونموذج البحث،

وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة، النماذج والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وأخيراً اختبار فرض البحث، وذلك على النحو التالي:

١/٦ أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار أثر المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على درجة التحفظ المحاسبي.

٢/٦ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠، وتم اختيار عينة حكمية من هذه الشركات وفقاً لمجموعة من الشروط قياساً على (عطيه& علي،٢٠٢١؛ محمد،٢٠٢١) وهي؛ استبعاد الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، وكذلك استبعاد البنوك والمؤسسات المالية حيث تخضع عملية الإفصاح بها لتشريعات ولوائح خاصة، واستمرار تسجيل الشركة في البورصة خلال فترة الدراسة، وتوافر قوائمها المالية وكذلك محاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية للمساهمين خلال سنوات الدراسة .

وقد بلغ حجم عينة الدراسة (٥٠) شركة بإجمالي عدد مشاهدات (٢٥٠) مشاهدة، واعتمد الباحث في جمع البيانات على عدة مصادر تمثلت في شركة مصر لنشر المعلومات وموقع البورصة المصرية وبعض المواقع على شبكة الانترنت والمتخصصة في نشر التقارير المالية للشركات المصرية. ويوضح الجدول رقم (١) حجم العينة النهائي مع توزيع المشاهدات حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تنتمي إليها .

جدول رقم (١) تبويب عينة الدراسة حسب القطاعات

م	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	النسبة
١	الأغذية والمشروبات	٩	٤٥	١٨٪
٢	التشييد ومواد البناء	٥	٢٥	١٠٪
٣	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٤	٢٠	٨٪
٤	سياحة وترفيه	٥	٢٥	١٠٪
٥	الإسكان والعقارات	٥	٢٥	١٠٪
٦	الموارد الأساسية	٥	٢٥	١٠٪
٧	منتجات منزلية وشخصية	٥	٢٥	١٠٪
٨	كيماويات	٤	٢٠	٨٪
٩	موزعون وتجارة تجزئة	٣	١٥	٦٪
١٠	غاز وبترول	٣	١٥	٦٪
١١	رعاية صحية	٢	١٠	٤٪
	الإجمالي	٥٠	٢٥٠	١٠٠٪

٣/٦ نموذج البحث:

يظهر نموذج البحث في الشكل التالي:

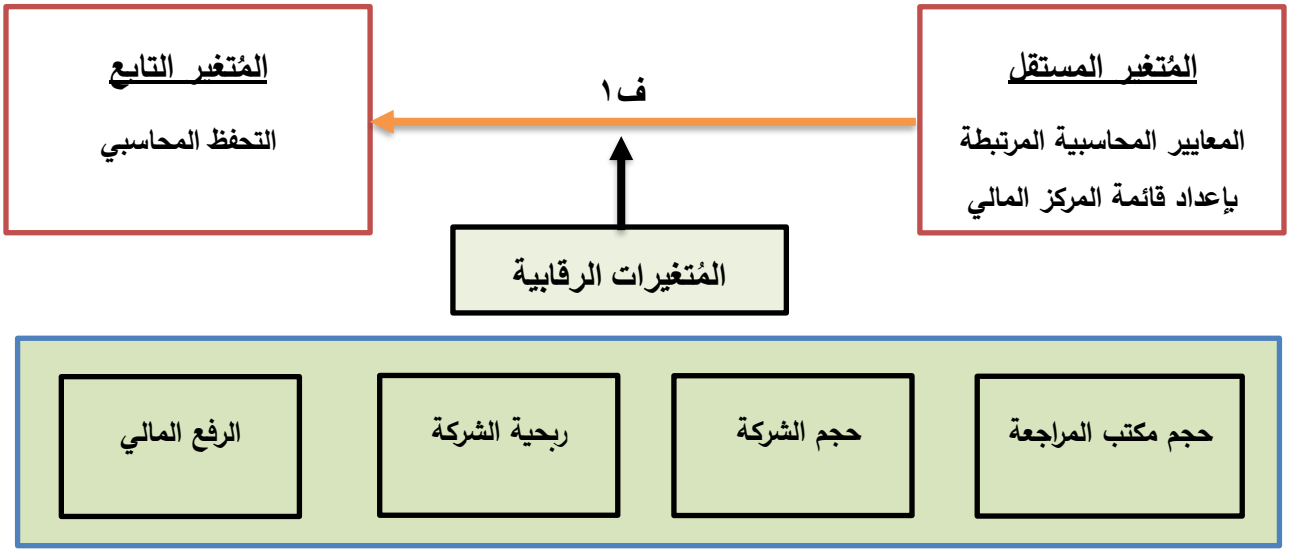

شكل (١): نموذج البحث

٤/٦ توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة ورموزها في نموذج الانحدار وطريقة قياسها واتجاهها المتوقع.

جدول رقم (٢) توصيف وقياس متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	طريقة القياس
أ/المتغير المستقل: المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي	ASBS	تطبيق المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي، باعتبارها إحدى المكونات الأساسية لإطار إعداد التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك وفقا لقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، وتعديلاته، قياساً على دراسات (موسى، ٢٠١٩، عطيه& علي،٢٠٢١)، ويتم قياسها عن طريق متغير وهمي يأخذ القيمة (واحد) في حالة افصاح الشركة في الإيضاحات المتممة عن تطبيقها للمعايير المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي (المخزون، الأصول الثابتة وإهلاكاتها، الأصول غير الملموسة، المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة، تجميع الأعمال، اضمحلال قيمة الأصول)، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على (موسى، ٢٠١٩، عطيه& علي،٢٠٢١، محمد ٢٠٢١).
ب/ المتغير التابع: التحفظ المحاسبي	MTB	تم قياس التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism) من خلال نموذج صافي الأصول Market to Book Value(MTB) من خلال المعادلة التالية: **MTB** = القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لحقوق الملكية. **حيث إن؛** القيمة السوقية لحقوق الملكية = (عدد أسهم رأس المال المصدر والمدفوع المتداولة القائمة × سعر اقفال السهم في آخر يوم في السنة المالية)، والقيمة الدفترية لحقوق الملكية = (مجموع حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالي). وذلك قياساً على (فرج، ٢٠١٩؛ الوكيل، ٢٠٢٢؛ Rickett et al, 2016).

٥/٦ أدوات وإجراءات الدراسة، والنماذج والأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار فرض البحث:

تتعلق هذه الجزئية من البحث بأدوات واجراءات الدراسة التطبيقية التي اتبعتها الباحثة، والإحصاءات الوصفية، وكذلك نموذج الانحدار المستخدم في اختبار فرض البحث، على النحو التالي:

١/٥/٦ أدوات وإجراءات الدراسة:

اعتمد الباحث على منهجية الدراسة التطبيقية من خلال تحليل التقارير المالية السنوية، والإيضاحات المتممة لها، لشركات عينة الدراسة عن الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، وذلك لاستخراج البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث، وقام الباحث بقياس متغيرات الدراسة كما تم بيانه بجدول القياس السابق، وشملت إجراءات الدراسة عمل تحليل محتوى للتقارير المالية لشركات العينة عن فترة الدراسة واستخراج وحساب قيم المتغيرات على اختلاف أنواعها.

٢/٥/٦ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول التالي رقم (٣) نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٣) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	N	Min	Max	Median	Mean	Std.Dev
ASBS	250	0.333	0.833	0.667	0.637	0.141
MTB	250	0.057	5.868	0.960	1.559	1.498
BIG4	250	0	1.00	0	0.412 [1]	0.493
Size	250	18.087	23.267	20.633	20.439	1.604
LEV	250	0.041	0.798	0.392	0.398	0.202
ROA	250	-0.160	0.263	0.034	0.054	0.104

حيث؛ تعبر (ASBS) عن المعايير المحاسبية الستة المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي، يمثل (MTB) التحفظ المحاسبي، يمثل (BIG4) حجم مكتب المراجعة، يعبر (Size) عن حجم الشركة، يشير (LEV) لدرجة الرفع المالي، يمثل (ROA) نسبة الربحية، كل للشركة (i) في السنة (t).

يتضح من الجدول السابق، أن درجة متوسط **التزام الشركات باستخدام المعايير المحاسبية الستة المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي** لعينة الدراسة بلغت (٠.٦٤)، وتتراوح بين (٠.٣٣ كحد أدني، ٠.٨٣ كحد أقصى)، وبقيمة انحراف معياري قدره (٠.١٤١) مما يشير إلى عدم جود تشتت أو تفاوت واضح بين الشركات فيما يخص المعايير المحاسبية الستة المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي.

[1] . حيث إن عدد مشاهدات العينة، التي تم فيها مراجعة الشركات من قبل منشأة محاسبة ومراجعة في شراكة مع إحدى منشآت المراجعة الكبرى (Big 4) كانت بنسبة ٤١.٢٪ من اجمالي المشاهدات ٢٥٠ مشاهدة، أي (١٠٣ مشاهدة).

وفيما يتعلق **بالتحفظ المحاسبي** يتضح المتوسط الحسابي له بلغ (١.٥٥٩)، ويتراوح بين (٠.٠٥٧ كحد أدني، ٥.٨٦٨ كحد أقصى)، وبقيمة انحراف معياري قدره (١.٤٩٨) مما يشير لوجود تفاوت واضح بين الشركات فيما يخص درجة التحفظ المحاسبي.

وفيما يتعلق **بالمتغيرات الرقابية**، يتضح أن عدد المشاهدات لشركات العينة التي تم فيها مراجعتها من قبل منشأة محاسبة ومراجعة في شراكة مع إحدى منشآت المراجعة الكبرى اخلال فترة الدراسة ٢٠١٦-٢٠٢٠ قد بلغ عدد (١٠٣) مشاهدة بنسبة (٤١.٢٪)، كما يتضح أن متوسط **حجم الشركة** لشركات العينة بلغ (٢٠.٤٣٩) ويوجد تفاوت في أحجام شركات العينة حيث يبلغ الانحراف المعياري (١.٦٠٤)، كما أن متوسط **نسبة المديونية** لدى شركات العينة قد بلغت ٤٠٪، كما ان متوسط **نسبة الربحية** في شركات العينة بلغ (٥.٤٪)، وتتراوح بين (-٠.١٦٠ كحد أدني، ٠.٢٦٣ كحد أقصى).

٣/٥/٦ علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول التالي مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث، حيث يستخدم معامل الارتباط الخطي لبيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث، ومستوى معنويتها تمهيدًا لتطبيق نموذج الانحدار.

جدول رقم (٤) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

Variables	MTB	SABS	Size	LEV	ROA	BIG4
MTB	**1**					
ASBS	**0.153****	**1**				
Size	**0.259*****	**0.90**	**1**			
LEV	**0.265*****	**0.69**	**0.265*****	**1**		
ROA	**0.090**	**0.015**	**0.314*****	**-0.183****	**1**	
BIG4	**0.153****	**0.099**	**0.529*****	**0.256****	**0.123**	**1**
حيث؛ * تشير لمستوى المعنوية عند (0.01)،** تشير لمستوى المعنوية عند (0.05)،* تشير لمستوى المعنوية عند (0.1).**						

يتضح من الجدول السابق: أنه يوجد **ارتباط موجب معنوي** بين معايير المحاسبة الستة المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي والتحفظ المحاسبي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.153) وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪.

كما يوجد **ارتباط إيجابي معنوي** بين التحفظ المحاسبي وكل من حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، وحجم مكتب المراجعة، حيث بلغ معامل الارتباط لهم (٠.٢٥٩. ٠.٢٦٥. ١٥٣,) وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪

٤/٥/٦ نموذج اختبار فرض البحث (ف١):

لاختبار أثر المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على التحفظ المحاسبي، تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالي:

$$MTBit = \beta0 + \beta1\ SABSit + \beta1\ BIG4it + \beta2\ Sizeit + \beta3\ LEVit + \beta4\ ROAit + eit \quad (1)$$

حيث إن:

- MTB it: تشير إلى التحفظ المحاسبي.
- ASBS it : تشير إلى المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي.
- BIG4 it:تشير إلى حجم مكتب المراجعة
- Size it: تشير إلى حجم الشركة .
- LEV it:تشير إلى درجة الرفع المالي .
- ROA it : تشير إلى ربحية الشركة .
- β0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار.
- β1, β2, β3, β4 : معلمات الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقيس ما تفسره المتغيرات المستقلة من التغير في درجة التحفظ المحاسبي.
- e it الخطأ العشوائي.

٦/٦- تحليل نتائج واختبار الفرض الرئيسي للبحث كما يلي :

استهدف الفرض**(ف١)** اختبار أثر المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على درجة التحفظ المحاسبي، وتم صياغة الفرض إحصائياً كفرض عدم كما يلي:

فرض العدم:H0: لا يوجد تأثير معنوي للمعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (١)، ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (١):

جدول رقم(٥): نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لاختبار العلاقة محل الفرض(ف١)

Variables	B	Std.Error	T	Sig	VIF
Constant	-2.144	0.367	-1.569	0.118	-----
ASBS	1.207	0.635	1.989	0.046	1.017
BIG4	0.353	0.210	1.684	0.092	1.346
Size	0.103	0.069	1.492	0.137	1.545
LEV	0.597	0.480	3.326	0.001	1.193
ROA	1.120	0.643	1.188	0.236	1.213
R^2	0.139				
Adj R^2	0.121				
F	7.846			0.000	

يتضح من الجدول السابق، أن النموذج معنوياً وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة حيث يتضح أن القيمة الاحتمالية للنموذج (Sig) بلغت (٠.٠٠٠) أقل من ٥٪، وأن قيمة معامل التحديد (Adj R2) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (٠.١٢١)، بمعنى أن (١٢.١٪) فقط من

إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (درجة التحفظ المحاسبي) يمكن تفسيرها من خلال التغير في المتغيرات المستقلة الموجودة بالنموذج.

كما أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، حيث كانت قيمة معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (١٠) لجميع متغيرات النموذج.

وبتحليل معاملات الانحدار للمتغيرات الرقابية، تبين وجود **تأثير معنوي موجب** لكل من حجم مكتب المراجعة بمقدار (٠.٣٥٣)، ونسبة الرفع المالي بمقدار (٠.٥٩٧)، على درجة التحفظ المحاسبي، في حين يوجد تأثير إيجابي، ولكن غير معنوي لكل من حجم الشركة ومعدل العائد على الأصول على درجة التحفظ المحاسبي.

وبالنسبة للمتغير المستقل (المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي) (ASBS) فقد كان معنوياً حيث إن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (٠.٠٤٦) ومعامل انحدار موجبًا (١.٢٠٧)، مما يشير إلى وجود **تأثير معنوي موجب** للمعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على التحفظ المحاسبي، مما يعني أن الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي يساهم في زيادة درجة التحفظ المحاسبي، وعليه فقد **تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل**، القائل بوجود تأثير معنوي للمعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كما أن هذا التأثير كان إيجابيًا، ومن ثم تم قبول الفرض الرئيسي للبحث**(ف١)**.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (أبو العلا، ٢٠١٨؛ Lopez et al., 2020; Manawadu et al., 2019)، بينما تختلف مع ما توصلت إليه دراسات (Andre et al., 2015;Juniarti et al., 2018; Sari & Sarumpaet., 2019; Shimamoto & Takeda., 2020; Fullana et al., 2021)، فى حين توصلت دراسات (كعموش، ٢٠١٨؛ فرج، ٢٠١٩؛ Desouse et al., 2016) إلى عدم وجود تأثير لتبني معايير التقارير المالية الدولية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

وتري الباحثة أن التأثير المعنوي الموجب للمعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على درجة التحفظ المحاسبي، يرجع ذلك إلى إلتزام الشركات المصرية بتطبيق المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي وما تتضمنها هذه المعايير من ممارسات محاسبية متحفظة مما يُساهم فى زيادة درجة التحفظ المحاسبي، وذلك لأن التحفظ المحاسبي يُحد من ممارسات الإدارة الانتهازية ويُقلل من عدم تماثل المعلومات وبالتالي يُزيد من درجة الثقة فى هذه المعلومات، كما أن هناك العديد من المعالجات المحاسبية التي وردت فى صلب المعايير المحاسبية سواء معايير المحاسبة المصرية أو الدولية (IAS / IFRS) مازالت تتمسك بالتحفظ المحاسبي فى قياس بعض العناصر بالرغم من الاتجاه نحو محاسبة القيمة العادلة، ومنها على سبيل المثال تقييم المخزون، القياس اللاحق للأصول الثابتة، الاعتراف بالمخصصات، الاعتراف والقياس المحاسبي لخسائر إضمحلال قيمة الأصول مما يؤدى إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي.

٧-النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

٧/١ النتائج:

توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير معنوي موجب للمعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي على التحفظ المحاسبي، مما يعني أن الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة المركز المالي يساهم في زيادة درجة التحفظ المحاسبي، أي قبول الفرض الرئيسي للبحث، أما فيما يتعلق بتأثير المتغيرات الرقابية، تبين وجود تأثير موجب ومعنوي لكل من حجم مكتب المراجعة بمقدار (٠.٣٥٣)، ونسبة الرفع المالي بمقدار (٠.٥٩٧)، على درجة التحفظ المحاسبي، في حين يوجد تأثير إيجابي، ولكن غير معنوي لكل من حجم الشركة ومعدل العائد على الأصول على درجة التحفظ المحاسبي.

٢/٧ التوصيات

فى ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصى الباحثة بما يلي:

- إنشاء هيئة مهنية تتولى إصدار معايير المحاسبة والمراجعة المصرية.
- ضرورة إصدار التشريعات ووضع الضوابط والآليات المناسبة لمراقبة أداء إدارة الشركات، للحد من قدرتهم على حجب الأخبار السيئة، وتخفيض عدم تماثل المعلومات، وحالات عدم التأكد، بما يؤدى إلى طمأنه المستثمرين.
- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات على تطبيق مستوى مناسب من التحفظ المحاسبي بدون مبالغة، مع إلزامهم أيضاً بالإفصاح عن مستوى ممارسات التحفظ المحاسبي المطبق، بما يحافظ على كيان الشركات واستمرارها فى ظل الأزمات الاقتصادية.
- إصدار دليل تفسيري للمعايير المحاسبية لتقليل استخدام الحكم المهني فى تفسيرها.

٣/٧ مجالات البحث المقترحة

وفى ضوء ما سبق تقترح الباحثة المجالات البحثية التالية مستقبلاً:

- أثر المعايير المحاسبية المرتبطة بإعداد قائمة الدخل على درجة التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة تطبيقية.
- أثر تبني المعايير الدولية للتقرير المالي على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة الاستثمار.
- التأثير المعدل لتبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح.
- دراسة العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية فى ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد.(٢٠١٨)، "أثر تبنى معايير التقرير المالي الدولية على التحفظ المحاسبي ودور هذا الأثر على كفاءة استثمار الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية المصري"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، ع١، ٩٢ – ١٤٩.
- السواح، تامر إبراهيم. (٢٠١٩)، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة–دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٣(٣)، ٢٤٦–٣١٤.
- السيد، داليا عادل عباس، والرشيدى، طارق عبدالعظيم (٢٠٢٠)، "أثر تطبيق الإطار المفاهيمى للتقرير المالى الصادر ٢٠١٨ على تطبيق الحيطة والحذر وحقوق الملكية وعلاقتهما بقيمة الشركة– دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة بمؤشر EGX50"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٤ (٢)، ٤٥–٧٨.
- الصاوي، عفت أبو بكر محمد.(٢٠٢٢)، "مؤشرات ومحددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة –دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٦ (١)، ١–٧٢.
- الوكيل، حسام السعيد (٢٠٢٢)، "أثر تبني المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، ٤ (٢)، ٦٥١–٧٢٤.
- رميلي، سناء محمد رزق. (٢٠٢٢)، "أثر القدرة الإدارية على الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الشهرة: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٦ (٢)، ١٦٣–٢٠٨.
- عطية، سارة حمدى، وعلى، عبد الوهاب نصر (٢٠٢١)، "دراسة واختبار العلاقة بين تبني معايير التقرير المالى الدولية وجودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٥ (٢)، ١٧١–٢٢٨.
- فرج، هانى خليل.(٢٠١٩)، "أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة من٢٠١٣ –٢٠١٧"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٣ (٢)، ١٠٩–١٧٣.
- فؤاد، ريمون ميلاد.(٢٠١٦).أثر الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS على التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية. **مجلة الفكر المحاسبى**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مج٢٠، ع (٣)، ٥١٧–٥٧٢.

- كعموش، شريف علي خميس ابراهيم (٢٠١٨).أثر تبني المعايير الدولية للمحاسبة ومراحل دورة حياة المشروع على مستوى التحفظ المحاسبي– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودي. **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ٢٢ (٦)، ٦٢٥-٦٦٧.
- محمد، تامر سعيد عبدالمنعم (٢٠١٩)، :قياس وتحليل تأثير مستوى التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد التقارير المالية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية (دراسة تطبيقية)"، **مجلة الفكر المحاسبى**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٣(٢)، ١-٦٢.
- محمد، سحر سعيد حامد (٢٠٢١)، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية –دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٥ (٣)، ٥٠٤-٥٤٨.
- مسعود، سناء ماهر محمدى (٢٠٢٠)، "قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبى**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ٢٤ (٣)، ٢٨١-٣٧٠ .
- معايير المحاسبة المصرية المعدلة، (٢٠١٥)، **ملحق جريدة الوقائع المصرية**، العدد ١٥٨ تابع (أ) بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥، وزارة الاستثمار – قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥.
- معايير المحاسبة المصرية المعدلة، (٢٠١٩)، **ملحق جريدة الوقائع المصرية**، العدد ٨١ تابع (أ) بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٩، وزارة الاستثمار والتعاون الدولي –قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩.
- منصور، محمد السيد. (٢٠١٧). "أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢١(٤)، ٧٣٥-٧٨٨.
- موسى، بوسى حمدى حسن. (٢٠١٩)، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد عام ٢٠١٥"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، ١، ٣٥٦: ٤٢٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- André, P., Filip, A., & Paugam, L. (2015). The effect of mandatory IFRS adoption on conditional conservatism in Europe. **Journal of Business Finance & Accounting,** 42(3-4), 482-514.
- Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2005). Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling. **Review of accounting studies**, 10. ٣٠٩-٢٦٩ :(٢).
- De Sousa, E. F., de Sousa, A. F., & Demonier, G. B. (2016). Adoption of IFRS in Brazil: Effects on Accounting Conservatism. **Revista de Educação e Pesquisa em Contabilidade**, 10(2).

- Elshandidy, T., & Hassanein, A. (2014). Do IFRS and board of directors' independence affect accounting conservatism?. **Applied Financial Economics,** 24(16), 1091-1102.
- Fullana, O., González, M., & Toscano, D. (2021). IFRS adoption and unconditional conservatism: an accrual-based analysis. **International Journal of Accounting & Information Management**, 29(5), 848-866.
- Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?. **Journal of accounting and economics**, 29(3), 287-320.
- Hashim, H. T., & Mohammed, F. J. (2022). The effect of Accounting Conservatism on Information Asymmetry: evidence from Companies listed on the iraq stock exchange**. World Economics and Finance Bulletin**, 17, 188-200.
- Key, K. G., & Kim, J. Y. (2020). IFRS and accounting quality: Additional evidence from Korea**. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 39, 100306.**
- Lobo, G. J., Robin, A., & Wu, K. (2020). Share repurchases and accounting conservatism. **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 54, 699-733.
- Lopez, H., Jara, M., & Cabello, A. (2020). IFRS adoption and accounting conservatism in Latin America. **Academia Revista Latinoamericana de Administracion**, 33(3/4), 301-320.
- Madah Marzuki, M., & Abdul Wahab, E. A. (2018). International financial reporting standards and conservatism in the Association of Southeast Asian Nations countries: Evidence from Jurisdiction Corruption Index. **Asian Review of Accounting**, 26(4), 487-510.
- Manawadu, I., Azmi, A. C., & Aslam, M. (2018). Foreign Direct Investment and Conditional Accounting Conservatism in South Asia. **Asian Journal of Accounting Perspectives,** 11(1), 28-47.
- Manganaris, P., Spathis, C., & Dasilas, A. (2015). The effects of mandatory IFRS adoption and conditional conservatism on European bank values. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 24, 72-81.**
- Néfissa, B. B., & Jilani, F. The Impact of Timely Loss of Recognition on the Efficiency of Investment Policies: The Case of France.
- Pereira, C. M., Monteiro, A. P., Pereira, S., & Coutinho, C. (2023). The relationship between investment and accounting conservatism: a study applied to small and medium-sized Portuguese companies. **Revista de Contabilidade e Controladoria,** 15(1).
- Raharjo, D. T., & Monica, R. (2018). The Accounting Conservatism of the Adoption of IFRS in Indonesia**. Acc. Fin. Review**, 3(4), 93-104.

- Rickett, L. K., Maggina, A., & Alam, P. (2016). Auditor tenure and accounting conservatism: evidence from Greece. **Managerial Auditing Journal,** 31(6/7), 538-565.
- Sari, E., & Sarumpaet, S. (2019). Conservatism under IFRS in Indonesia. **International Journal of Scientific & Technology Research**, 8(6), 16-21.
- Shimamoto, K., & Takeda, F. (2020). IFRS adoption and accounting conservatism of Japanese firms with governance system transition. **International Advances in Economic Research**, 26, 161-173.
- Shin, W., & Hong, S. (2020). A study on accounting conservatism of Korean lodging companies. **Journal of Quality Assurance in Hospitality & Tourism,** 21(5), 564-581.
- Zadeh, F. N., Askarany, D., & Asl, S. A. (2022). Accounting Conservatism and Earnings Quality**. Journal of Risk and Financial Management**, 15(9), 413.
- Zeghal, D., & Lahmar, Z. (2018). The effect of culture on accounting conservatism during adoption of IFRS in the EU. **International Journal of Accounting & Information Management.**